



# دروس من أوروبا إمكانية إنشاء اتحاد شرق أوسطي او شمال أفريقي محتمل

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام.، ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقّدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

**كُتبت هذه الدراسة من قبل مركز انتيكريتي - لندن -  
لصالح مركز البيان للدراسات والتخطيط حصراً**

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٦

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

# دروس من أوروبا

## إمكانية إنشاء اتحاد شرق أوسطي أو شمال أفريقي محتمل

مقدمة:

إن الحكومات القمعية المتعاقبة، والفقر، والقومية، والتطرف، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، فضلاً عن العنف العرقي، والطائفي في منطقة جغرافية محددة، كل هذه السمات وغيرها هي جزء من المصطلحات المستخدمة، والشائعة لوصف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقتنا الحالي، وهذه المصطلحات عينها كانت تنطبق على أوروبا برمتها قبل مئات السنين.

كانت أوروبا تعاني من العنف المزمن، وانعدام الاستقرار فيما يخص الجوانب العرقية أو العنصرية، أو السياسية، أو الدينية، التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية وما خلفته هذه الحرب من دمار، ومنذ ذلك الحين كانت منطقة أوروبا مستقرة ومزدهرة اقتصادياً وأكثر توحداً مما كانت عليه في التاريخ الحديث؛ ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن الموجة الحالية من الشكوكية الأوروبية -معارضة الاتحاد الأوروبي التي تجتاح أوروبا في الوقت الحاضر- فإن الاتحاد الأوروبي نجح في دمج الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدول التي كانت معادية لبعضها البعض.

-هل بإمكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استنتاج أي دروس من أوروبا والاتحاد الأوروبي؟

-ما الذي يتطلبه الأمر لإنشاء اتحاد شرق أوسطي محتمل؟

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن هذين السؤالين من خلال افتراض سبب ملاءمة الاتحاد الأوروبي كمثل يحتذى به لاتحاد شرق أوسطي، ويسعى أيضاً إلى تقديم شرح لعدم ملاءمة المنظمات الدولية الحالية في المنطقة، وهما مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية في تحقيق هذا الهدف؛ وذلك من خلال تسليط الضوء على فشلهم في تعزيز السلام والتكامل منذ بدء ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، ومن ثمّ يقدم هذا التقرير الإطار النظري لاتحاد شرق أوسطي جديد، وما يجب أن يبدو عليه وفق النموذج الذي يتبعه (الاتحاد الأوروبي)، فضلاً عن تقديم تحليلات مقدمة من علماء السياسة مثل (أرنست هاس، وروبرت كيوهان، وجوزيف ناي) بشأن التكامل والترايط، وأخيراً يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على كيفية صياغة أسس هذا الاتحاد من الناحية العملية، وذلك باستخدام مثلث للعلاقات الاقتصادية بين دول (الأردن والعراق والكويت) التي من شأنها أن تولد الثقة وتشجع على التكامل.

## الاتحاد الأوروبي كأمودجٍ لاتحاد شرق أوسطي جديد:

### - الاتحاد الأوروبي كونه مثالاً يُحتذى به:

إنّ الرجوع إلى الاتحاد الأوروبي كونه أمودجًا لاتحاد محتمل في الشرق الأوسط قد يبدو أمرًا غير واقعي؛ بسبب الاختلاف الكبير من الناحية الثقافية، والاقتصادية، والسياسية في الوقت الحالي في هاتين المنطقتين (أوروبا والشرق الأوسط)، إلا أن هنالك العديد من أوجه التشابه بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط من حيث التاريخ وطبيعة المنطقتين. وبنحو مماثل جدا للشرق الأوسط، فإن الحدود الجغرافية الدقيقة لأوروبا والصفات السياسية والثقافية لما يجب أن تكون عليه هذه المنطقة قد تمت مناقشتها بشكل حاد على مدى عدة سنوات، وعلى وجه الشبه الكبير من الشرق الأوسط فإن أوروبا هي موطن للعديد من اللغات المختلفة، وهي أيضا تعاني من الانقسامات الدينية والعرقية والاجتماعية، ويقوم تأريخها على التشتت المتكرر وإعادة ترتيب الحدود السياسية وسط تعاقب الحروب، والحكم الاستبدادي.

على الرغم مما ذكر آنفا، إلا أنّ الأوروبيين قد تمكنوا من عقد اتفاق نحو هدف مشترك من التكامل والازدهار في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية، وشكلوا مثالاً واعدًا يحتذى به لمنطقة الشرق الأوسط، وعلى العكس من منطقة أوروبا تماما فإن في منطقة الشرق الأوسط غالبا ما يسلط الضوء على أن الصراعات الجارية هناك تستند إلى (الأحقاد القديمة) أو (خلافات غير قابلة للتغيير)، من الممكن التغلب عليها من طريق الرجوع إلى الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة، والحكمة السياسية.

### - تقييم استمرارية جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي:

هناك قضية أخرى يجب أن تطرح، وهي هل أن هناك حاجة إلى إنشاء منظمة دولية في الشرق الأوسط بينما تتواجد بالفعل منظمتان مستقرتان في المنطقة هما: مجلس التعاون الخليجي (GCC) ، وجامعة الدول العربية؟

إن لمنظمتي مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية سياسات مطبقة بالفعل، وهي تتعلق بقضايا الأمن والاقتصاد، وتتضمن هذه السياسات أيضا منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التابعة للجامعة العربية، والسياسة على نطاق أوسع، ومع كل ما ذُكر؛ فيإمكان هاتين المنطقتين منح الخبرة والرؤية؛ لإنشاء منظمة دولية في الشرق الأوسط، إلا أن سيطرتهما يمنعهما من تحقيق كامل إمكانياتهما، التي من الممكن أن تتحقق في حال إنشاء المنظمة الجديدة.

حينما تأسس مجلس التعاون الخليجي عام (١٩٨١م)، كان من المؤمل أن يصبح منظمة باستطاعتها أن تتجاوز الحدود الوطنية، والاندماج في اتحاد ذي أمن سياسي واقتصادي متبادل، وأن تكون لها سياسات تسعى نحو إنشاء سوق مشتركة<sup>١</sup>، وتتلوها قوة أمنية - عسكرية مشتركة<sup>٢</sup>. بعد أن تمكن مجلس التعاون الخليجي من أخذ زمام المبادرة محل الجامعة العربية الراكدة، أصبح المجلس نشطاً بنحو كبير منذ ثورات الربيع العربي، وقام بالتدخل في دولتي اليمن والبحرين، فضلاً عن دعمه المعارضة السورية - جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية-، وتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لحلفائه وشركائه.

وعلى الرغم من نشاط مجلس التعاون الخليجي إلا أنه أظهر بعض القصور، فمنذ بداية ثورات الربيع العربي ابتداءً بعام (٢٠١١)، لم يبذل مجلس التعاون الخليجي جهداً في التركيز على إيجاد حلول للظروف التي تسببت بها تلك الثورات، ولكن بدلاً من ذلك أبقوا على الوضع الراهن في البلاد، وقد دلّ هذا السلوك على أن المجلس ما هو إلا قوة رجعية حاولت الإبقاء على الوضع الحالي منذ بدء ثورات الربيع العربي، واتبعت سياسات غير بناءة تهدف إلى تكيف دول الخليج مع التغييرات بدلاً من مقاومتها؛ لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

إن محاولة مجلس التعاون الخليجي لإبقاء الوضع الراهن كما هو عليه يرجع إلى أن المملكة العربية السعودية هي من تقوده، وهي من تميل أيضاً إلى تحقيق مصالح وطنية سعودية بدلاً من تحقيق رغبات دول الخليج ككل، وقد أصبح جلياً أن المجلس يتم استغلاله وكأنه وكيل للمصالح السعودية الجيوستراتيجية في المنطقة، والتي رسخت الخلافات العرقية والطائفية، كما ساهمت في المعاناة الإنسانية التي تحدث في سوريا واليمن والبحرين.

أدى هذا الانحراف في السياسات إلى إثارة العداء بين مجلس التعاون الخليجي مع الدول الإقليمية المتمثلة (بسوريا ومصر برئاسة السيسي من العرب)، والأطراف غير العربية المتمثلة بإيران وأدى هذا الانحراف إلى إدامة الصراع بدلاً من إيجاد حلول له.

أما جامعة الدول العربية التي تأسست سنة (١٩٤٥) تأسيس جامعة الدول العربية فقد تم إنشاؤها تحت راية القومية العربية، وتبنت مبدأ (أمة واحدة ذات لغة واحدة) ، والتي تشير إلى الدمج التدريجي للدول العربية في كيان واحد، يتجاوز الحدود الوطنية، ومع ذلك؛ فقد اعتمدت جامعة الدول

1. "About GCC: Objectives", Gulf Cooperation Council, <<http://www.gcc-sg.org/en-us/AboutGCC/Pages/StartingPointsAndGoals.aspx>>, [Accessed 07-June-2016]

2. Dr. Zafer Muhammad Alajmi, "Gulf Military Cooperation: Tangible Gains or Limited Results?", Al-Jazeera Centre for Studies, 31-March-2015, <http://studies.aljazeera.net/en/dossiers/2015/03/201533164429153675.html> , [Accessed 07-June-2016]

العربية وبشدة على احترام سيادة الدولة التقليدية، وانحرفت عن مبدأها للتأكيد على ذلك<sup>3</sup>.

إن حقيقة قيام جامعة الدول العربية على الفكر العرقي - الاستثناء العربي - جعلتها في موقع العداء مع إسرائيل، فضلا عن قيام باستبعاد جامعة الدول العربية كمنظمة متعددة ودولية حقيقية تخدم احتياجات المنطقة برمتها؛ ما جعل الجامعة بحالة الركود حتى عام ٢٠١١، حيث عكست مصالحها وأعمالها السياسات التي يتبناها مجلس التعاون الخليجي، لتصبح وبشكل فعال متواطئة مع السياسة التي تشجع على الانقسام<sup>٤</sup>.

ونتيجة لذلك؛ فقد أثبت الجامعة أن التركيز على المصالح الوطنية وليس الإقليمية والجهود المبذولة للحفاظ على الوضع الراهن يشجع على الانقسام بين الحلفاء كذلك، فعلى سبيل المثال أن المملكة العربية السعودية والإمارات اعتبرت إيران بمنزلة تهديد مما أدى إلى تدخلها في الشؤون الداخلية لدولتي البحرين واليمن، فضلا عن دعم المتمردين في سوريا، وكان لكل هذه التدخلات تداعيات إنسانية وخيمة؛ الأمر الذي أدى إلى نفور حلفائهم كالكويت، وسلطنة عمان، وكرد فعل على سياسات السعودية والإمارات فقد انحطت هذه الدول (الكويت وعمان) في سياسات متناقضة في ما يخص مصر واليمن، والتي حركتها المصالح الوطنية، وفشلت في توفير حل ملائم للتحديات التي تواجهها هذه البلدان<sup>٥</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير المملكة العربية السعودية غير المتكافئ في المنظمات الإقليمية وجهودها في تغيير اتجاه السياسات بطريقة تنسجم مع مصالحها الخاصة أدت إلى إنزعاج قوى إقليمية مثل: سلطنة عمان، التي رفضت تنفيذ اقتراح الاتحاد النقدي الذي يقودها مجلس التعاون الخليجي<sup>٦</sup>، وقطر التي أسفرت المشاحنات مع بقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى انسحاب السعودية والمبعوثين البحرينيين والإماراتيين من قطر عام ٢٠١٤<sup>٧</sup>.

3. Louise Fawcett, *International Relations of the Middle East*, Oxford University Press, Oxford, 2013, p.94

4. Ibid, p. 80

5. Ibid, p. 85

6. Madawi al-Rasheed, "How United is the GCC?", *Al-Monitor*, 01-April-2016, <<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/gulf-nationalism-regime-survival-saudi-qatar-uae.html>>, [Accessed 08-June-2016]

7. Bruce Riedel, "Saudi Arabia Moving Ahead With Gulf Currency Union", *Al-Monitor*, 22-December-2013, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/saudi-arabia-gcc-unity-oman-opposition-king-abdullah.html>, [Accessed 08-June-2016]

8. Sami-Joe Abboud (Translation), "Saudi Arabia, Bahrain and UAE Withdraw Envoys from Qatar", *Al-Monitor*, 06-March-2014, <http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2014/03/saudi-uae-bahrain-withdraw-ambassadors-qatar.html>, [Accessed 06-March-2014]

إن هذه الأحداث تدل على أنه وعلى الرغم من تدوين مبادئ المنفعة المتبادلة والتعاون بين الدول في ميثاق المنظمة، فإنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، الأمر الذي أدى إلى حدوث نقص في الثقة ووحدة الدول.

## – الإطار النظري لاتحاد شرق أوسطي جديد:

في يومنا هذا، تواجه منطقتنا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من التحديات، مثل التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والركود الاقتصادي وعدم تنوعه، والبطالة المتزايدة، فضلاً عن هجرة العلماء، وندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والتطرف الديني العابر للحدود الوطنية، وارتفاع معدلات الجريمة، وتفاقمت هذه المشكلات أكثر منذ بدء ثورات الربيع العربي؛ بسبب الأزمات السياسية، وتزايد أعداد اللاجئين؛ نتيجة للصراعات في اليمن، والعراق، وسوريا، وليبيا، الأمر الذي شكل ضغطاً أكبر على الموارد المحدودة للعديد من الحكومات الإقليمية، وعلى الرغم من أن العديد من هذه التحديات هي ذات طابع محلي فقط، إلا أنها عامل مؤثر عبر الدول بسبب العلاقات العرقية أو الدينية أو القبلية أو السياسية التي تتجاوز حدود البلدان، وأصبحت أكثر وضوحاً نتيجة للعولمة؛ فمن هنا لا توجد دولة باستطاعتها التغلب على هذه التحديات بمفردها، بل إن هناك حاجة إلى استجابة دولية منظمة تؤيد الأهداف السياسية والاقتصادية، ليس فقط لضمان التغلب على هذه التحديات، بل أن يتم تطبيقها بطريقة تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية، وبالتالي منع الأعمال العدائية؛ فإن من الضروري وجود منظمة دولية مستقبلية تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عليها أن تتغلب على العثرات التي لم تتمكن المنظمات الحالية من حلها، وستحتاج أيضاً إلى معالجة مطالب جميع الأفراد واحتياجاتهم بطريقة تشجع التعاون وعدم تشجيع التدخل الخارجي في عملية صناعة القرار؛ وإن ذلك سيتطلب أمودجاً من الاستقلالية الذاتية والمتمثل بالنقاط الآتية:

- (١) استخدام قنوات متعددة للعمل بين المجتمعات والحكومات والعلاقات في الدول المختلفة.
- (٢) عدم وجود تسلسل هرمي للقضايا التي لها أجنداث متغيرة، وعمل روابط بين القضايا ذات الأهمية.

## العمل على الحد من استخدام القوة العسكرية باعتبارها أداة للسياسة أو السلطة القسرية.

ولتحقيق النقاط المذكورة آنفا علينا البحث في كيفية تمكّن أوروبا من التغلب على ماضيها؛ فعلى مر التاريخ، سعت الدول نحو السلطة من خلال وسائل القوة العسكرية والتوسع الجغرافي، ولكن في عصر التكنولوجيا والصناعة، فإن الطريق نحو النجاح تكمن بتأهيل قوة عاملة تاهيلاً عالياً، وإمكانية الوصول إلى المعلومات وامتلاك رأس مال والذي يشار إليه باسم «الدول التجارية»، وهذا

يبرز اثنين من أقوى الاقتصادات في السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهما اليابان وألمانيا، فكلتا الدولتين قامتا بتبديل نفقات القوات المسلحة المرتفعة باعتماد مبدأ الاكتفاء الذاتي في التقسيم الدولي للعمل وزيادة الاعتماد المتبادل، وما بعد اليابان وألمانيا، شاهد مفكرون مثل أرنست هاس (التعريف به رجاء) هذه الأنماط تظهر في جميع أنحاء أوروبا الغربية ككل في الخمسينيات، إذ يقول أرنست: إن التكامل من الممكن أن يتحقق بجعل اللاعبين السياسيين يدركون أن مصالحهم تكمن في زيادة نسبة التعاون وتغيير اتجاه ولائهم نحو مركز جديد تملك مؤسساته السلطة القضائية على دول وطنية قائمة مسبقاً، وذكر أرنست أن إنشاء فكرة التعاون في إحدى المناطق سيؤدي تدريجياً إلى إنشاء تعاون في مناطق أخرى؛ وذلك من خلال تأثير الامتداد وزيادة التكامل بين الدول تدريجياً.

إن التكامل اللاحق والمتنامي بين الدول الأوروبية دفعت علماء السياسة مثل كيوهان وناي إلى التكهن بأن الاعتماد المتبادل بينهم قد وصل إلى مرحلة معقدة، إذ قالوا: «سابقاً كان لا يزال لدى القادة خيار اللجوء إلى استخدام التدخل العسكري، ولكن الآن الحاجة لهذا الخيار أصبحت ضعيفة؛ نظراً للعلاقات بين الدول التي تتكوّن بين أطراف فاعلة وفروع حكومية مختلفة، وأصبحت السياسة الدولية تشبه بشكل كبير السياسة الداخلية، حيث ساهم تعدد القضايا بإنشاء ائتلافات مختلفة، وأصبحت القوة العسكرية أقل فائدة»<sup>9</sup>.

في بيئة كالتي ذكرت، كانت الدول أكثر انشغالاً في الرعاية الاجتماعية والاقتصاد والمهارات المختلفة، مثل: التفاوض الفعال الذي أصبح أمراً شائعاً بشكل أكبر من القوة العسكرية<sup>10</sup>، وهو ما وضحه كيوهان وناي (التعريف بهما رجاء) الذي قال: إن في ظل هذه الظروف، سعت الدول في كثير من الأحيان نحو تحقيق أهداف مختلفة في وقت واحد، وأصبحت الأطراف الدولية الفاعلة والمنظمات والشركات والمؤسسات بارزة بشكل أكبر، ومن خلالها ستشكل الدول الضعيفة تحالفات جديدة<sup>11</sup>. ولكن كيوهان وناي يقران بأن ذلك لن يلغي تمامًا الحاجة إلى الحرب، وأن القوة العسكرية يمكن استخدامها في المواقف الصعبة، ولكن تحسين التعاون والتماسك بين الدول يجعل الحرب خياراً غير مرغوب به على الإطلاق.

يقول بعض علماء السياسة إن تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول واستخدام المؤسسات المرتبطة

9. Ernest Haas, *The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces 1950-1957*, Stanford, Stanford University Press, 1958, p. 16.

10. Robert O. Keohane, Joseph Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, Boston, Little Brown, 1977, p. 25

11. *Ibid*, pp. 24-26

12. *Ibid*, 29-38



هم<sup>١٣</sup> له تأثير إضافي فيما يخص الاستقرار، ويرون أنَّ زيادة اللجوء إلى نظام المؤسسات «المأسسة» لا يشجع فقط على التعاون بين الدول وتقليل العدائية بينهم، بل يعمل أيضاً بمنزلة مخازن لاستيعاب الصدمات وإدارة الأزمات، وهو الأمر الذي مكّن أوروبا الغربية من مواكبة التغيرات الجيوسياسية في أعقاب نهاية الحرب الباردة<sup>١٤</sup>، وتقوم بذلك من خلال تدفق المعلومات بين دول الأعضاء فيها، الأمر الذي يقلّل نسبة انعدام الثقة فيما يخص أنشطة بعضهم البعض؛ وبالتالي تقوم المؤسسات بعقد منتدى للتفاوض بين الدول، وهو ما يعزز التعاون بينهم لتحقيق المصلحة المتبادلة<sup>١٥</sup>.

إن الدور البنّاء الذي تؤديه المؤسسات يسمح للدول بتعزيز قدرة الحكومات على مراقبة التزام الآخرين، وتنفيذ التزاماتهم الخاصة<sup>١٦</sup>، وتعمل هذه الحوافز على تعميق المؤسسات وترسيخها، فضلاً عن جعل المنظمات أكثر شفافية وأقل فساداً؛ لتعزيز الثقة بين الشركاء.

أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي الذي تم ذكره آنفاً، فإن أهم طرق تهيئة بيئة مناسبة للثقة المتبادلة ومنع حصول المعادلة الصفرية بفوز أحد الأعضاء على حساب عضو آخر هو من طريق منع حصول أحد أعضاء المنظمة على قوة غير متناسبة مع جدول أعمال المنظمة، ويمكن أن يتحقق ذلك من طريقتين: الأولى: من طريق اتحاد عدد من الدول الصغيرة ومتوسطة القوة معا لتحقيق توازن ضد دولة أقوى، والآخر: من طريق تحقيق التوازن الاستراتيجي لدولتين قويتين؛ ففي أوروبا مثلاً هناك مثال لكلا الحالتين، فحينما شكلت كل من بلجيكا ولوكسمبورج الاتحاد الاقتصادي المحدود في أسعار صرف العملات الثابتة في عام ١٩٢٢، فعلا ذلك من منطلق عدم رغبتهم في الانشغال في المنافسات مع القوى الكبرى<sup>١٧</sup>، وحصل المثل أثناء تأسيس الاتحاد الأوروبي (حينما كان لا يزال يطلق عليه اسم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب)، فقد وضع كل من فرنسا وألمانيا حداً للشك والتنافس المتبادل عندما أصبحت صناعات الفحم والصلب تحت رعاية منظمة دولية؛ وهذا ما سمح لألمانيا بإعادة البناء بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي هدأت فيه المخاوف الفرنسية من السيطرة الألمانية، والتوفيق بين المصالح الاستراتيجية للبلدين بشكل فعّال<sup>١٨</sup>، وعلى وفق ذلك؛ فإن القوى الأكثر نفوذاً في المنطقة في الوقت الحالي هما العدوان اللدودان: المملكة العربية السعودية وإيران، وسيكون من الصعب أن يشكلا اتحاداً للحفاظ على مصالحهما المشتركة، والأنموذج الأول المتمثل باتحاد عدد من

13. Here defined as an international organisation or a set of rules which govern state action in particular areas such as aviation or shipping. These rules can also be referred to as "regimes".

14. Robert O. Keohane, Introduction: The End of the Cold War In Europe, 1993, pp. 1-23

15. Noseph Nye, Understanding International Conflicts, New York, Harper Collins, 1993, p. 39

16. Robert O. Keohane, International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory, Boulder, Westview Press, 1989, P. 2

17. John McCormick, Understanding the European Union, Basingstoke, Palgrave, 2014, p. 29

18. Ibid, pp. 51-53

الدول الصغيرة القوة والمتوسطة له احتمالية أكبر للنجاح وأقل عرضة للتأثر من قبل أطراف مخربة. من المهم أن نأخذ في الحسبان عند وضع نماذج لاتحاد شرق أوسطي من الاتحاد الأوروبي هو أن حالة الاتحاد الأوروبي اليوم ليست كالحالة نفسها التي كان عليه عند بداية تأسيسه، وإنما هو تتويج لعملية تكامل طويلة، وتسويات، وتعاون وتحالفات سياسية استمرت لعقود من الزمن، وهو الأمر الذي تم توقيعه في «إعلان شومان» (تعريف إعلان شومان في هامش رجاء) حينما تم تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، إذ قيل خلال التوقيع: «لن يتم تأسيس أوروبا دفعة واحدة، أو على وفق خطة عامة واحدة، بل سيتم بناؤها من خلال الإنجازات الملموسة التي تخلق تضامنا فعليا أولا»<sup>19</sup>.

لذلك؛ على الاتحاد الأوروبي أن يضع بعين الحسبان لما يمكن تحقيقه على المدى القصير على أرض الواقع -على الرغم من أن الأهداف بعيدة الأمد لاتحاد الشرق الأوسط يجب أن تكون طموحة-، فلا ينبغي أن يتم إجبار أعضاء الاتحاد على التكامل، بل ينبغي أن يتم تشجيع الأعضاء تدريجياً من خلال الثقة المتزايدة على أساس أن الاتحاد ليس مصمماً ليحل محل الدول الأعضاء وإنما لتحويلهم إلى جزء لا يتجزأ من مشروع تعاوني»<sup>20</sup>.

### تشكيل اتحاد شرق أوسطي جديد:

بناءً على الطريقة التي وُصِفَ فيها النموذجان المحتملان للاتحاد، فقد حدد هذا التقرير ثلاث دول من الممكن أن تعمل بشكل معقول كبداية لأعضاء محتملين لاتحاد شرق أوسطي وهذه الدول هي: الكويت والعراق والأردن، والسبب المنطقي وراء اختيار هذه الدول يكمن في قربها جغرافياً، وقدرة اقتصادهم على أن تكمل إحداها الأخرى، والعلاقات الجيوسياسية والجيوسراتيجية بينهم.

في يومنا هذا يعد الاقتصاد الأردني من أكثر الأكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنوعاً في الشرق الأوسط، فبينما تفتقد إلى الموارد النفطية أو الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الاقتصاد الأردني يركز بدلاً من ذلك إلى على التعدين (الفوسفات)، والصناعة التحويلية، والبناء، والسياحة، والطاقة، فضلاً عن المساعدات المالية من الدول المجاورة، وكذلك الدعم من دول الخليج<sup>21</sup>، وأصبحت مساعدات دول الخليج حيوية بشكل كبير، في الوقت الذي تسبب فيه انعدام الاستقرار في المنطقة بضغط على

19. John Pinder, Simon Usherwood, The European Union, Oxford, Oxford University Press, 2013, p. 9

20. Ibid, p. 8

21. "Economy Overview – The World Factbook", CIA, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2116.html>, [Accessed 10-June-2016]

الاقتصاد الأردني الذي يعاني من تزايد في معدلات البطالة<sup>٢٢</sup>، ومع ذلك، يعتبر الأردن أحد القادة المؤثرين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط، وذلك بعد أن حطت خطوات سريعة في هذا القطاع منذ بداية التسعينيات، وقد أوشكت على أن تصبح «وادي السيليكون في المنطقة»<sup>٢٣</sup>، إشارة إلى دولة ذات تقنيات العالية، وعلى هذا الأساس، يعد الأردن بلدا ذا اقتصاد معرفي يحوي على نسبة كبيرة من الموارد البشرية وخبرة سابقة في إدارة اقتصاد بلد يفتقر إلى الموارد الطبيعية.

وفي المقابل، فإن كُلاً من العراق والكويت هما في الغالب ذوا اقتصاد نفطي، إذ إنَّ مصادر عائدات هاتين الحكومتين هي من مبيعات النفط<sup>٢٤</sup>.

إن انخفاض أسعار النفط سلط الضوء على مدى خطورة الاعتماد على سلعة واحدة، إذ تضرر كلا البلدين (العراق والكويت) من الناحية المادية منذ انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥، والوضع الحالي يبرهن خطورة الموقف ولاسيما بالنسبة للعراق الذي يواصل القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي، أمّا في الكويت فإن الجهود المبذولة لتنويع مصادر الاقتصاد قد تعطلت؛ بسبب الصراع السياسي<sup>٢٥</sup>.

ومع ذلك؛ نجد هناك اختلافات كبيرة بين هاتين الدولتين، فعلى الرغم من الأحداث المحيطة بهما، استطاعت الكويت أن تبقى مستقرة؛ لأنها موطن لأناس ذوي مستوى تعليمي ومهارة عاليتين، وهو أعلى من المعدل الإقليمي<sup>٢٦</sup>، في حين يعاني العراق من هجرة الطبقة المثقفة والعلماء<sup>٢٧</sup>؛ نظراً لعدم الاستقرار المستمر والفساد، وعلاوة على ذلك، فإن دولة الكويت مشابهة للأردن، حيث إنها تفتقر إلى توفر مساحات كبيرة صالحة للزراعة، بينما في العراق، وعلى الرغم من معاناته للتصحّر وملوحة التربة

22. Kirk H. Sowell, "Jordan is Sliding Towards Insolvency", Carnegie Endowment for International Peace, 17-March-2016, <<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63061>>, [Accessed 10-June-2016]

23. "Programming Potential: Rising Penetration Levels Spur New Focus on the Sector", Oxford Business Group, <<http://www.oxfordbusinessgroup.com/overview/programing-potential-rising-penetration-levels-spur-new-focus-sector-0>>, [Accessed 10-June-2016]

24. "Economy Overview – The World Factbook", CIA, <<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2116.html>>, [Accessed 10-June-2016]

25. Ibid

26. "Human Development Report 2015 – Kuwait", United Nations Development Programme, <[http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr\\_theme/country-notes/KWT.pdf](http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/KWT.pdf)>, [Accessed 10-June-2016]

27. Wassim Bassen, Rani Geha (Translator), "Iraq's brain drain continues", Al-Monitor, 19-April-2015, <<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/04/iraq-youth-emigration-lack-security-west.html>>, [Accessed 10-June-2016]

وتدهور البيئة، فإنه يمتلك مساحات كبيرة صالحة للزراعة ولاسيما في سهول نهر دجلة والفرات<sup>28</sup>.

إنَّ كلاً من الدول الثلاث (العراق والكويت والأردن) بحاجة إلى الحصول على المساعدة للمحافظة على الاستقرار وتشجيع التطور، وكل منهم يمتلك قدرات من شأنها أن تساعد في تلبية احتياجات بعضهم البعض؛ ولذلك سيكون من المفيد لجميع الجهات أن تُوفَّقَ بين مصالحهم وسياساتهم لتحقيق تقدم مشترك، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف ليس أمراً ضرورياً لتلك الدول فقط، بل إنه يضع حجر الأساس لتكامل إقليمي أوسع.

تمثل الصناعة النفطية القطاع الأكثر وضوحاً وأهميةً، إذ إنَّ الاستثمار والمواءمة الاقتصادية والسياسية يمكن أن تكون ذات فائدة لجميع البلدان المعنية، وعلى الرغم من أنَّ الوفرة النفطية قد تسببت بتراجع الأسعار، واقتطاع أرباح كُلاً من العراق والكويت؛ فإن الصناعة النفطية لا تزال أكبر مصدر للدخل؛ وبالتالي ستكون مصدراً لتمويل تنوع اقتصادات البلدين وتطويرها، ويتوقع بعض المحللين أن أسعار النفط بطريقها نحو الارتفاع بشكل ملحوظ في المستقبل القريب، وإن المكافآت الاقتصادية للاستثمار في صناعة النفط سترتفع بشكل كبير<sup>29</sup>، وتعد حقول النفط والغاز في محافظة البصرة واحدة من أكثر المواقع المثالية لمثل هذه الاستثمارات: إذ تقع هذه المنطقة على مقربة من الخليج العربي والكويت، وفي جزء غير متطور نسبياً ولكنه مستقر في البلاد، ومن الممكن أن تستفيد المنطقة من مشروع عراقي - كويتي من شأنه أن يضيفي الخبرة الفنية للكويت والقوى العاملة للعراق<sup>30</sup>. أن المواءمة بين السياسات والأنظمة الاقتصادية تسمح لكلا البلدين إنتاج النفط بدون تقطيع في الأرباح، أو بأن تدخل في نزاع حول حقوق النفط في المنطقة، وإنَّ الوعد بالتنمية العراقية للسماح له بسداد ديونه للكويت يمكن أن يكون بمنزلة حافز إضافي للكويت في مساعدة العراق على تطوير إمكاناته<sup>31</sup>.

28. Tara Mohamed Anwar Omer, "Country Profile: Iraq", Food and Agriculture Organisation of the United Nations, April 2011, <<http://www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/iraq/iraq.html>>, [Accessed 10-June-2016]

29. Keith Johnson, "The Era of Cheap Oil is Coming to an End", Foreign Policy Magazine, 14-June-2016, <<http://foreignpolicy.com/2016/06/14/the-era-of-cheap-oil-is-coming-to-an-end/>>, [Accessed 21-June-2016]

30. Basra Council, "Basra Establishes Regional Development Company to Attract International Oil, Gas and Infrastructure Investment", PR Newswire, 03-November-2015, <<http://www.prnewswire.com/news-releases/basra-establishes-regional-development-company-to-attract-international-oil-gas-and-infrastructure-investment-539755341.html>>, [Accessed 20-June-2016]

31. Amer Diab al-Tamimi, Rani Geha (Translator), "Iraqi Debt to Kuwait May Become Fruitful Business Partnership", Al-Monitor, 08-February-2013, <<http://www.al-monitor.com/pulse/business/2012/04/iraqs-debts-to-kuwait-why-not-tu.html>>, [Accessed 20-June-2016]

ويأتي دور الأردن في المشاركة في مثل هذا المشروع على شكل المشتري، إذ إن لدى الأردن تأريخًا طويلًا بالفعل في شراء النفط من العراق، لكنّ الشراء توقف في عام ٢٠٠٣ بعد سقوط صدام حسين، وفي الآونة الأخيرة توقفت التجارة بين الأردن والعراق؛ بسبب وقوع بلدة الرطبة الحدودية ومدينة الفلوجة التي يمر من خلالها الطريق (١١) السريع بأيدي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وفي الوقت الذي استعادت فيه القوات الأمنية العراقية مدينة الرطبة وكامل مدينة الفلوجة، فإن إعادة فتح الحدود يمثل فرصة لاستئناف التجارة مع الأردن، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكون ذا فائدة للبلدين<sup>٣٢</sup>، وهو في الوقت نفسه أمر له أهمية كبيرة؛ نظرًا لاعتماد الأردن على المملكة العربية السعودية الذي أثار توترات سياسية في البلاد في ما يخص القضايا التي لا تتوافق فيها سياسات البلدين<sup>٣٣</sup>؛ إن إقامة اتفاق الطاقة التفضيلية بين الأردن والكويت والعراق من شأنه أن يخفف الضغوط الاقتصادية والسياسية على الأردن بينما تعمل على التخفيف أيضا من ارتفاع محتمل في أسعار الطاقة في المستقبل.

تعد السياحة صناعة أخرى من الممكن أن يتم الاستثمار من خلالها لتحسين الاقتصاد والتوافق السياسي، وقد أظهرت تجارب تنويع الاقتصادات الأخرى كما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن السياحة يمكن أن تكون مصدرا كبيرا للدخل<sup>٣٤</sup>، وتستغل الأردن بالفعل مواقعها الأثرية السياحية، وعلى الرغم من انعدام الاستقرار الإقليمي الذي ساهم في خفض نسبة الأرباح السياحية الأردنية، فإنه لا يزال مصدراً مهمًا للدخل في الأردن، ولديهم خبرة كبيرة في هذا المجال.

يُعدّ العراق موطنًا للكثير من المواقع التاريخية التي تم إهمالها، والتي تضررت نتيجة لسنوات عدة من انعدام الاستقرار، ولذلك؛ فإن مشروع عراقي - أردني مشترك من شأنه إحياء هذه المواقع التي لن تساهم فقط في حماية هذه المناطق السياحية وتعزيز اعتماد السياحة في العراق، بل أنها ستجعل المنطقة برمتها أكثر جاذبية أيضاً، وفضلاً عن ذلك، فإن تحسين الاقتصادات الإقليمية من خلال السياحة وتقارب الأسواق تساعد في توفير الاستقرار للمنطقة.

هناك وجه آخر للسياحة وهو السياحة الدينية، فعلى الرغم من أن العراق لا يستقبل العديد من السياح للمواقع التاريخية في الوقت الراهن إلا أن هناك العديد من المواقع ذات الأهمية الدينية التي

32. Paul McLeary, "The Fight for Fallujah's Highway 11", Foreign Policy Magazine, 02-June-2016, <<http://foreignpolicy.com/2016/06/02/the-fight-for-fallujahs-highway-11/>>, [Accessed 20-June-2016]

33. Osama Al Sharif, "Jordan Pivots to Saudi Arabia", Al-Monitor, 21-April-2016, <<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/jordan-saudi-arabia-iran-regional-interference-terrorism.html>>, [Accessed 20-June-2016]

34. "Tourism Critical to UAE's Ecomic Diversification Drive", Gulf News, 03-April-2016, <<http://gulfnews.com/business/sectors/tourism/tourism-critical-to-uae-s-economic-diversification-drive-1.1703322>>, [Accessed 22-June-2016]

لا تزال تستقبل الزوار حتى خلال فترة انعدام الاستقرار الحالية، فالمرقد الدينية الشيعية والمدن المقدسة كالنجف وكربلاء لها أهمية خاصة، بوجود العديد من المسلمين الشيعة الذين يزورون هذه المواقع بصورة منتظمة، ولاسيما خلال مواعب الزيارة الأربعينية، التي تشهد مسيرات مئات الآلاف من الحشود نحو كربلاء بينهم العديد من الكويتيين يبدأون رحلتهم من دولتهم من طريق محافظة البصرة، فسعت الكويت للاستفادة من هذا النوع من السياحة بالاستثمار في فنادق ومرافق في الكويت والبصرة والنجف<sup>35</sup>، ولكن بشكل عام لا يزال قطاع السياحة الدينية متخلفاً.

إنَّ المشاريع المشتركة في تحسين هذه المرافق واتخاذ تدابير لتسهيل الاستثمار (مثل الحد من البيروقراطية والفساد) يساعد على تنوع الموارد الاقتصادية في كل من العراق والكويت وهو في الوقت نفسه يعدُّ خدمة عامة للزوار من خلال تحسين الظروف المحلية.

تُعد الزراعة قطاعاً آخر، حيثُ يشكلُ وجودُ ترابط اقتصادي ونظام لسياسة عامة أمراً ذا فائدة لجميع البلدان المعنية، وقد عانت الأراضي العراقية تدهوراً كبيراً بسبب الحروب، وانعدام الاستقرار، وتحفيف صدام حسين للأهوار، وازدادت معاناتها بنحو أكبر بعد قدوم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي سنَّ سياسة الأرض المحروقة في المناطق التي فقد سيطرته عليها، وفي هذه الأثناء لا تزال القدرات الزراعية منخفضة؛ لانعدام الكفاءة والبيروقراطية التي تحول دون تقدم الاستثمار والتنمية<sup>36</sup>، ويظهر تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة أنه مع وجود أهداف متوسطة إلى طويلة المدى من جهود متماسكة ومنظمة تهدف إلى إجراء تحسينات للسياسات والمشاريع الاستثمارية بما في ذلك إعادة التأهيل وتقديم الدعم وبناء القدرات<sup>37</sup>، فإن كلاً من الكويت والأردن من الممكن أن يكونا مصدراً للاستثمار في العراق؛ إذ تعاني هاتان الدولتان من الجفاف، والأراضي الزراعية المحدودة ونقص المياه، ومنذ استقلال الأردن تم سنُّ عددٍ من السياسات لتنظيم استخدام المياه والاستفادة بأكبر قدر من المساحة الزراعية المحدودة لديها، وعلى الرغم من أن الأردن قد شهد فترات من الوفرة الزراعية، إلا أن ذلك لم يكن متوافقاً مع الأمن الغذائي الذي ظل مشكلة لم يتم حلها في هناك<sup>38</sup>. وفي الوقت نفسه، تفتقر الكويت إلى البنية التحتية المهمة في القطاع الزراعي، ولكنها لجأت إلى استخدام

35. "Iraq's Holy Cities Enjoy Boom in Religious Tourism", Al-Arabiya, 04-April-2013, <<http://english.alarabiya.net/en/life-style/art-and-culture/2013/04/04/Iraq-s-holy-cities-enjoy-boom-in-religious-tourism.html>>, [Accessed 21-June-2016]

36. Paolo Lucani, "Iraq: Agriculture Sector Note", Food and Agriculture Organisation of the United Nations and The World Bank, 2012, p. 49

37. Ibid, Pp, 13, 14

38. Mahmoud Abusetta Al-Jaloudy, "Country Profile: Jordan", Food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2006, <http://www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/jordan/jordan.htm>, [Accessed 23-June-2016]

تقنيات متقدمة لتحلية المياه ومعالجته؛ للحفاظ على الأراضي الزراعية القليلة لديهم، وكذلك لتوفير المياه لسكانها<sup>39</sup>. إنَّ تكوُّنَ مزيج من التكنولوجيا الكويتية والتجربة الأردنية بإمكانه أن يساعد العراق على إعادة تطوير الصناعة الزراعية، وفي الوقت عينه تعد تجربة جديدة من شأنها أن تقود العراق إلى أفكار وابتكارات متقدمة.

إنَّ إعادة تطوير القطاع الزراعي في العراق من شأنه مساعدة الكويت والأردن على ضمان الأمن الغذائي لهما، وإن تكوُّنَ شراكة بين الدول الثلاث من ناحية القطاع الزراعي يمكن أن يكون له فوائد على المدى القصير أيضاً، فعلى سبيل المثال سجلت الأردن ارتفاعاً في الإنتاج الزراعي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولكن انخفضت صادراته بنسبة ٢٥٪؛ بسبب الحرب الأهلية السورية وإغلاق الحدود بين البلدين<sup>40</sup>، فإنَّ إنشاء اتفاقية للتجارة بين العراق والأردن للصادرات الأردنية (بالتزامن مع فتح الحدود) يمكن أن يساعد الأردن على تعويض هذا النقص، وفي الوقت نفسه تساعد هذه الاتفاقية العراق على إطعام عدد سكانه الضخم داخل البلاد. في الواقع إن اتحاد الخبرات والموارد التكنولوجية الكويتية مع الشعب العراقي يقدم فرصاً كبيرة لجميع الأطراف، ويتمثل هذا بنحو خاص في قطاع الاتصالات، فبعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، حصلت هناك زيادة في الازدهار الاقتصادي في المناطق الكردية، وانتشار الهواتف المحمولة والإنترنت بشكل كبير، إلا أن توزيع هذه الخدمات ما زال غير متكافئ، فاعتباراً من عام ٢٠١٣ كانت نسبة انتشار الهواتف المحمولة في كردستان العراق ٩٠٪ تقريباً، في حين أن انتشار الهواتف المحمولة في وسط وجنوب العراق قد بلغ حوالي ٧٧٪<sup>41</sup>. ومع ذلك بقي معدل انتشار الإنترنت منخفضاً بنسبة (٧-١٠٪) وسرعته الحالية في المتوسط هي<sup>42</sup> (G.3).

تعد شركة الاتصالات الكويتية «زين» هي أكبر مزود للخدمات في العراق<sup>43</sup>، تليها شركة آسياسيل<sup>44</sup> وكورك<sup>45</sup> اللتان تتركزان في كردستان، وهذا يترك مساحة كبيرة لنمو شركة زين، وكذلك

39. "Kuwait", Food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2008, p. 4-6

40. "Jordan Agriculture Exports on the Rise", Oxford Business Group, 22-January-2015, <http://www.oxfordbusinessgroup.com/news/jordan-agriculture-exports-rise>, [Accessed 23-June-2016]

41. "Plugging In: Telecom and Internet", Invest In Group, October 2013, <<http://investingroup.org/review/242/plugging-in-telecom-and-internet-kur>

42. Ibid

43. "Zain Iraq Homepage", <https://www.iq.zain.com/ar/web/iraq/personal>, [Accessed 28-June-2016]

44. "Asiacell Homepage", <https://www.asiacell.com/>, [Accessed 28-June-2016]

45. "Korek Homepage", <http://www.korektel.com/>, [Accessed 28-June-2016]

فرصة كبيرة لاستثمار شركات اخرى في المنطقة، ونظراً لوجود مهارات عالية لدى الموارد البشرية في الأردن -والذي ذُكرَ آنفاً-، سيكون من المناسب ولاسيما بالنسبة للشركات الأردنية تشكيل شراكات مع العراق والاستثمار هناك، ويعد قطاع الاتصالات أحد القطاعات المحتملة للاستثمار، وكان هناك شعور متزايد لدى واضعي السياسات العراقية على التخفيف من سياسات الخصخصة، لتشجيع الصناعات<sup>٤٦</sup>، وتنشيط بعض الصناعات التي كانت بارزة في عهد صدام حسين أيضاً<sup>٤٧</sup>. ومع حاجة العراق إلى مستويات عالية من التجديد في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية، يعد العراق فرصة استثمارية مغرية، ففضية اللجوء إلى الكويتيين والأردنيين من ذوي المهارات العالية لتطوير مثل هذه المهارات لدى العراقيين لن يساعد فقط على تطوير قدرة العراق، ولكنه سيزيح الضغط عن الكويت والأردن على وجه الخصوص، كون الدولتين تعانين من ارتفاع معدلات البطالة، ولهما تحويلات مالية تجعلهما مساهمين رئيسيين في اقتصادهما.

وبعيداً عن الاقتصاد، فإن تزامن مصالح هذه الدول الثلاث يمكن أن يكون له آثار إيجابية نحو ترسيخ المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون والحد من الفساد، ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، فقد صنّف العراق على أنه واحد من أكثر الدول فساداً في العالم (إذ حصل على المركز ١٦١ من أصل ١٦٨)<sup>٤٨</sup>، في حين حصلت على المركز ٤٩<sup>٤٩</sup>، وحل الأردن في المركز ٤٥<sup>٥٠</sup>.

إن الجهود التي تسعى إلى جعل اقتصاد جميع البلدان متوافقة بعضها مع بعض، وخلق بيئة مواتية للاستثمار فيها، تتطلب تعديلات سياسية مهمة في جميع البلدان المعنية، وبناءً على ذلك بإمكان الأردن والعراق أن يكونا بمنزلة أنموذج في إعادة بناء مؤسسات العراق والحد من البيروقراطية التي قد تُبْطِئُ جهود الاستثمار وخلق النمو، وإن تقديم الوعود للاستثمار والتنمية بطريقة ملموسة، يشكل حافزاً للقضاء على الفساد، إذ إن مكافآت العمل بشفافية تامة تفوق المكافآت القادمة من الفساد، إن الاتحاد المقترح الذي يسمح للدول أن تنظم سياسات أمنية هو اتحاد اقتصادي

46. Ali Mamoury, Joelle el-Khoury, "How to Resolve Iraq's Economic Crisis", Al-Monitor, 17-November-2015, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/iraq-budget-deficit-steps-oil-revenues.html>, [Accessed 28-June-2016]

47. Omar Al-Jaffal, Pascale el-Khoury, "Iraq's Defunct Military Industry", Al-Monitor, 01-July-2015, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/07/iraq-military-industry-war-islamic-state.html>, [Accessed 28-June-2016]

48. "Iraq", Transparency International, <https://www.transparency.org/country/#IRQ>, [Accessed 21-June-2016]

49. "Kuwait", Transparency International, <https://www.transparency.org/country/#KWT>, [Accessed 21-June-2016]

50. "Jordan", Transparency International, <https://www.transparency.org/country/#JOR>, [Accessed 21-June-2016]



هو اتحاد اقتصادي يعمل على زيادة المصالح المتبادلة بين الدول الأعضاء، فقد تأثر كل من العراق والأردن بشكل كبير من تداعيات الحرب الأهلية في سوريا وتسببت أزمات اللاجئين السوريين بأضرار لكلا البلدين، وتم استهلاك مواردهما وتدمير استقرارهما، فالوصول إلى اتفاقية أمنية مشتركة للتعامل مع التسللات الإرهابية من الحدود لن تكون فقط عاملاً حاسماً في ضمان قدر أكبر من الاستقرار الإقليمي، ولكن ستسمح أيضاً للدول الأعضاء بحماية مصالحها الاقتصادية، وخلق مساحة لنمو أكبر في ظل توفر الأمن .

هناك مستوى آخر فيما يخص الأمن المتبادل وهو التنافس بين القوى الإقليمية العظمى (المملكة العربية السعودية وإيران)، فهذان البلدان لديهما تأثير كبير على الأردن والعراق، وأما الكويت -التي تحوي على نسبة متساوية من المسلمين الشيعة والسنة والتي لا تكن العداء لإيران على الرغم من كونها عضواً في مجلس التعاون الخليجي- فهي تجلس في المنتصف بين المملكة العربية السعودية وإيران<sup>51</sup>، ومن الناحية الاستراتيجية، فهذا من شأنه أن يجعل الأردن والعراق على وجه الخصوص وكيلين للمنافسات الإقليمية، ولكن التوصل إلى اتحاد مشترك بين الأردن والعراق والكويت يمكن أن يتم استثماره بسهولة؛ لتحقيق مكاسب دبلوماسية لجميع الأطراف المعنية، من خلال العمل كوسطاء وقنوات اتصال بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهذا لن يمنح الاتحاد مزيداً من النفوذ فقط، بل سيعمل أيضاً على عدم تشجيع المملكة العربية السعودية أو إيران على تقويض الاتحاد أو افساد جهوده.

إن تحقيق الاتحاد الاقتصادي والسياسي وترسيخ المؤسسات لن يكون له فوائد فورية للبلدان المعنية فحسب، بل ستخطو خطوة نحو بناء اتحاد شرق أوسطي أكبر، إذ إنه سيبدأ مع عدد قليل من الدول المتعاونة اقتصادياً، وسيتم وضع سياسات من شأنها أن تسمح للاتحاد القائم على التعاون، والتكافل بالظهور بشكل عفوي بدلاً من ظهور اتحاد قائم على أيديولوجية أخرى يتم فرضها بشكل قسري من قوة إقليمية كبرى، وسيعطي تحقيق هذا الاتحاد مساحة للتجربة والتفاوض مع وجود حد أدنى من تدخل المخربين من الداخل، في الوقت الذي سيتم فيه تنقيح السياسات والمؤسسات، وتمكين المشاركين ممن لديهم توافق في الآراء بشأن العمل على نموذج ما، بدلا من اتباع نماذج مختلفة كلياً دون الاعتبار للفروق الإقليمية. وفي نهاية المطاف، هل ينبغي لهذا الاتحاد المكون من ثلاثة دول السعي وراء توسيعه؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نبين أنه سيكون لدى هذا الاتحاد الموارد المالية والخبرة التقنية لمساعدة تحسين أوضاع الدول المرشحة التي من الضروري أن يكون لديها الدراية الكافية في التعامل مع التغييرات الجديدة.

51. Madawi Al-Rasheed, "How United is the GCC?", *Al-Monitor*, 01-April-2016, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/gulf-nationalism-regime-survival-saudi-qatar-uae.html> , [Accessed 24-June-2016]

## -الملخص والاستنتاج:

إنَّ الغرض من هذا التقرير هو تحليل ما إذا كان من الممكن تطبيق أنموذج الاتحاد الأوروبي الذي جلب الاستقرار والرخاء للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تم تسليط الضوء على الناحية التاريخية لأوروبا، إذ إن المشاكل التي عانت منها أوروبا هي مشابهة وبشكل كبير لمشاكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقتنا الحالي، لكنها تمكنت من تحقيق الاستقرار والازدهار من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما اتضح من ملاحظات كل من هاس وكيوهان وناي، الذين أظهروا أن تحقيق إنجازات الاتحاد الأوروبي هو ليس هدفا قصير المدى، بل هو طويل المدى، يتطلب التحلي بالصبر والمثابرة والتطور المطرد في بناء الثقة، وتشجيع التعاون التكامل وتعزيزه.

ولكي يتحقق ذلك على أرض الواقع، اقترح هذا التقرير وضع أساس لاتحاد يتكون من التعاون الاقتصادي بين الأردن والكويت والعراق، إذ بإمكان كلٍّ من هذه الدول تقديم شيء لبعضهم البعض، كون هذه الدول تعاني من من قضايا ليس بإمكان كلٍّ منهم إيجاد حلول لها بمفرده، ويرى هذا التقرير أنه من خلال التنمية الاقتصادية عبر قطاعات النفط والسياحة والزراعة وغيرها، فإن هذه الدول الثلاث قادرة على تشكيل أسس لاتحاد شرق أوسطي من الممكن أن ينمو بشكل طبيعي في الحجم والنطاق، في حين أنها ستبقى كيانا يتم التطلع إليه؛ لأنَّ تحقيق هذا الأمر لن يكون سريعا، وسوف يتطلب الكثير من العمل، ولكنَّ النتيجة ستستحق كل هذا العناء.